



صندوق النقد الدولي

بيان صحفي رقم 12/121

واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431

للتشر الفوري

الولايات المتحدة الأمريكية

٤ إبريل ٢٠١٢

المجلس التنفيذي يوافق على صرف ٩٣,٧٥ مليون دولار للجمهورية اليمنية في إطار "التسهيل الائتماني السريع"

وافق اليوم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على صرف مبلغ يعادل ٦٠,٨٧٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٩٣,٧٥ مليون دولار أمريكي) للجمهورية اليمنية في إطار "التسهيل الائتماني السريع" ("Rapid Credit Facility" – "RCF")، من أجل تلبية احتياجاتها الملحة المتعلقة بميزان المدفوعات. وتتيح هذه الموافقة صرف المبلغ الكامل على الفور، وهو ما يمثل ٢٥% من حصة اليمن في الصندوق، بغية دعم البرنامج اليمني الذي يستهدف التعافي الاقتصادي عقب أزمة سياسية مطولة.

كذلك أحاط المجلس التنفيذي علماً بإلغاء السلطات اليمنية الاتفاق السابق للاستفادة من موارد "التسهيل الائتماني الممدد" ("Extended Credit Facility" – "ECF") والذي تمت الموافقة عليه في ٣٠ يوليو ٢٠١٠ ([راجع البيان الصحفي رقم 10/306](#)). وكان هذا الاتفاق قد خرج عن مساره المقرر أثناء الأزمة السياسية التي مرت بها البلاد في الآونة الأخيرة.

وعقب مناقشة المجلس التنفيذي لأوضاع الاقتصاد اليمني، أدلت السيدة نعمت شفيق، نائب مدير عام الصندوق ورئيس المجلس بالنيابة، بالبيان التالي:

"أدى عام كامل من الأزمة السياسية والاضطرابات الأهلية إلى إلحاق ضرر بالغ بالاقتصاد اليمني، مما عرض الوضع الإنساني للخطر. فقد هبط النشاط الاقتصادي هبوطاً حاداً في عام ٢٠١١ على أثر تدهور الوضع الأمني، ونقص الوقود، والافتقار إلى التمويل المصرفي. وتفاقمت الأوضاع بعد التلف الذي أصاب أحد خطوط الأنابيب الرئيسية، وهو الخط الذي ينقل ثلث الإنتاج النفطي اليمني، مما أدى بالحكومة إلى تقليص الاستثمار العام. ومن المتوقع أن يسير التعافي الاقتصادي بخطى بطيئة.

"كذلك يواجه اليمن تحديات اقتصادية جسيمة تتطلب إصلاحات هيكلية كبرى، لا سيما لتيسير التكيف السلس مع تراجع الإنتاج النفطي. ومن الضروري تعزيز الاحتمالات المتوقعة للنمو خارج قطاع الهيدروكربونات على المدى المتوسط، حتى يتسنى تخفيض مستويات البطالة والفقر التي بلغت مستويات شديدة الارتفاع بالفعل.

"وسيساعد البرنامج الذي يدعمه الصندوق السلطات اليمنية على التصدي للتحديات الاقتصادية العاجلة، مع إعطائها بعض الوقت لصياغة استراتيجية متوسطة الأجل لمعالجة التحديات الهيكلية. ويركز البرنامج على الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وتلبية الاحتياجات الأساسية، وحماية احتياطات النقد الأجنبي. وستظل سياسة المالية العامة ملتزمة جانب الحذر، بينما تجري إعادة توجيه الإنفاق نحو الاحتياجات الاجتماعية والإنمائية. وستعمل السياسة النقدية على دعم التعافي الاقتصادي مع إبقاء التضخم تحت السيطرة.

"وللمانحين دور حاسم في هذا الخصوص. فمن المرجح أن تظل احتياجات التمويل كبيرة، نظرا لما سببته الأزمة السياسية من تقادم أوضاع الفقر والبطالة والتأثير الحاد على الإيرادات الضريبية. والسلطات اليمنية ملتزمة بزيادة الموارد غير الهيدروكربونية، لكن مستوى الإنفاق على المشروعات الاجتماعية ومشروعات البنية التحتية يتوقف على حجم الدعم الذي سيقدمه المانحون."